أوراق البدائل

مخاطر الاستقطاب بين التيارات المدنية والإسلامية

هل يمكن صناعة التوافق؟

د. عمرو الشوبكي

رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
٣ ش الشيخ المراغي العجوزة شقة ٩٣
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات والخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- باحث معروف شارك في العديد من المؤتمرات الدولية وله مؤلفات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحركات الإسلامية، والعلاقات العربية الأوروبية.
- يعد د. عمرو من كتاب المقالات المميزين في مصر والوطن العربي وله مقال يومي في جريدة المصري اليوم.

ملخص الورقة:

تناقش هذه الورقة طبيعة اللحظة التاريخية التي تمر بها كل من التيارات الإسلامية والمدنية، كما ستتضمن مجموعة من الآليات المقترحة لفك هذه الاستقطاب بين هذه التيارات أو على الأقل "ترحيله" لمرحلة ما بعد التوافق على الدستور وتدعيم مؤسسات الدولة حتى تضمن انتقالا آمنا نحو الديمقراطية.

Contents

مقدمة ٣
أين موقع الإسلاميين من الدولة المدنية؟ ٤
ثانيا ـ القوى المدنية بين التيارات الاحتجاجية والسياسة ٥
ثالثا ـ "ما بعد الأيديولوجيا" أو نحو رؤى سياسية جديدة ٦
١ـ ليس بالمرجعيات وحدها تبني الديمقراطية والتقدم ٧
٢ ـ نحو شراكة جيلية جديدة ٨
٣ ـ كسر الخريطة التقليدية ٩
ملاحظات ختامية ١٠

هذه السلسلة "أوراق البدائل" هي أوراق تحليل سياسي أو تقديم توصيات سياسية وهي نتاج لعمل كاتبها والمناقشات التي تجري حولها خلال ورش عمل ينظمها المنتدى.
ويتم إصدار هذه الورقة بالتعاون مع مؤسسة "فردريش إيبرت"

منتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة:

اعتادت المجتمعات الديمقراطية أن تشهد جدلا فكريا وسياسيا يعتبره الكثيرون شرطا لتقدمها، وكثيرا ما تعرف هذه المجتمعات استقطابات وصراعا بين فرقاء الساحة السياسية، يعكس تباينا في الرؤى والبرامج، ينظر إليهباعتباره أمر ا مقبولا وصحيا، لأن التنافس بين البرامج السياسية أمر في صالح تقدم أي بلد طالما بقي هناك توافق أو احترام للقواعد الأساسية متمثله في الدستور والقانون التي تنظم هذا التنافس أو الصراع.

أما في الحالة المصرية فمعضلة الاستقطاب المشتعل بين التيارات الإسلامية والمدنية أنه جاء مبكرا للغاية وقبل بناء "التوافقات الكبرى" على جوهر النظام القائم والدستور والقوانين الحاكمة للعملية السياسية، كما جرى في كثير من البلدان التي عرفت ما يمكن وصفه "بالتحول المتأخر نحو الديمقراطية"، مثل دول أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية التي وضعت أولا القواعد الدستورية والقانونية التي ستبنى على أساسها العملية السياسية، وعرفت ما سمي بالمائدة المستديرة التي ضمت قبل إجراء الانتخابات كل فرقاء الساحة السياسية، وعرفت أيضا مسار العدالة الانتقالية التي شكلت لجان تقصي حقائق لمعرفة طبيعة الجرائم التي ارتكبت في العهد السابق،وا ٍقامة جلسات للمصارحة والإنصاف كما جرى في جنوب أفريقيا حينمثلَ اعتراف بعض صغار الضباط بجرائم ارتكبت أو ووسائل خفية استخدمت في تنفيذ هذه الجرائم، عاملا مهما وراء تلافيها مرة أخر ى في المستقبل.

والحقيقة أن كل هذه القضايا بتفاصيلها المختلفة غابت عن النقاش العام في مصر، وهي قضايا توافقية كان يجب أن تنال اهتمام الجميع (أغلب الإسلاميين وأغلب التيارات المدنية)، بدلا من الصراع حول الدستور أولا أو ثانيا، ومعايير اختيار اللجنة التأسيسية التي وضعنا فيها المسار المرتبك للمرحلة الانتقالية.

سنناقش في هذه الورقة طبيعة اللحظة التاريخية التي تمر بها كل من التيارات الإسلامية والمدنية، كما ستتضمن مجموعة من الآليات المقترحة لفك هذه الاستقطاب بين هذه التيارات أو على الأقل "ترحيله" لمرحلة ما بعد التوافق على الدستور وتدعيم مؤسسات الدولة حتى تضمن انتقالا آمنا نحو الديمقراطية.

أين موقع الإسلاميين من الدولة المدنية؟

ظلت الحركات الإسلامية بمختلف تياراتها خارج إطار المشاركة المباشرة في صياغة المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة الوطنية المصرية، فلم تكن هي التي أشعلت ثورة ١٩١٩ ولا هي التي قادت عملية كتابة دستور ١٩٢٣، كما أنها لم تساهم في بناء النظام الجمهوري بعد ثورة يوليو، وظلت في العهد الملكي والجمهوري خارج القواعد القانونية والدستورية التي تأسس عليها كلا النظامين حتى لو شارك بعد أطرافها في الحكومات المختلفة حتى ولو ظل الإسلام مصدرا رئيسيا للتشريع ودين الدولة الرسمي في كل العهود.

ورغم أن الدولة المصرية لم تكن ديمقراطية في كل المراحل، إلا أنها كانت شبه ديمقراطية في بعض المراحل وتحديدا قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ومع ذلك ظل الإخوان المسلمون ومعظم التيارات الإسلامية خارج مبادئها لفترة طويلة، ترتاب فيهم أجهزة الدولة وخاصة الجيش والشرطة، ولا تعرف عنهم إلا صورة نمطية سلبية صنعتها مبالغات الأجهزة الأمنية وأخطاء التيارات الإسلامية. وبالتالي فإن عملية "التطبيع"هذه بين أي نظام ديمقراطي والتيار ات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين لن تكون بالمسألة السهلة، لكن لا بديل عنها لنجاح مشروع "الدمج الآمن" لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

إن تراث الإخوان السياسي صنعوه في أغلب الفترات خارج النظام والدولة، وأحيانا متصارعين مع الحركة الوطنية، وحان الوقت لأن يصبح النظام الديمقراطي ضمانة لعملية دمج الإخوان في المعادلة السياسية، وهو ما سيتطلب انتقال الإخوان أو بالأحرى حزبهم (الحرية والعدالة) من مشروع يتحدث في الأفكار والشعارات الكبرى إلى حزب سياسي يقدم برنامجا يعالج به المشكلات التفصيلية للواقع المعيش، ولديه رؤية اجتماعية وتصور سياسي . وليس فقط فكري أو عقائدي لإدارة العلاقة مع الغرب والولايات المتحدة، واتفاقات كامب دافيد والسياحة وهموم المسيحيين وهواجسهم، وقلق العلمانيين وتخوفهم وغيرها، كل هذا لا يمكن التعامل معه بخطاب العموميات، وبالإحالة إلى الإسلام هو الحل، وغيره من الشعارات.

والمؤكد أن الإخوان المسلمين نجحوا تاريخيا أن يكونوا معارضين مؤثرين لديهم كفاءة ونماذج للتضحية من أجل ما يؤمنون، ولكنهم كانوا حكاما فاشلين في المرات القليلة التي أتيحت لهم أو لتيارات قريبة منهم أن تصل إلى الحكم، فثقافة الجماعة الدعوية والدينية قادرة على إيجاد ضابط أخلاقي وسياسي لآلاف العناصر وهم خارج السلطة، ولكنها لن تستطع أن تقوم بنفس الدور في حال وصلو هم إلى السلطة، في غياب دولة مؤسسات ديمقراطية، ورقابة من الشعب مصدر السلطات.

ولعل التحول الحقيقي الذي حدث في علاقة الإخوان المسلمين بالدولة بعد ثورة ٢٥ يناير هو نجاح الإخوان في تقديم خطاب محافظ نال ثقة قطاع كبير من بيروقراطية الدولة المصرية، كما إنه حصل على جانب كبير من تعاطف تيار الاستقرار الواقع تاريخيا خارج خطاب التيار الإسلامي وهو الجمهور الذي اعتاد أن يتفرج على المشهد السياسي أو يذهب

للتصويت للعائلة أو القبيلة في ريف وصعيد مصر، وأصبح الآن يتخوف من خطاب تفكيك الدولة الذي تطرحه بعض الائتلافات المدنية وخاصة مع حالة الفوضى والفلتان الأمني.

وعلى عكس الصورة النمطية التي راجت عن التيار الإسلامي (سواء المحافظ مثل جماعة الإخوان المسلمين أو الإصلاحي مثل تيار عبد المنعم أبو الفتوح) ، بأنه يمثل عنصر تهديد للدولة الوطنية الحديثة (منذ أن أسسها محمد على في ١٨٠٥ وحى ثورة ٢٥ يناير)، فإنه أصبح لأول مرة عنصر استقرار في أعين كثيرين داخل الدولة وخارجها ويحصل على دعم التيار المحافظ في مصر العميقة.

ثانيا ـ القوى المدنية بين التيارات الاحتجاجية والسياسة

انقسمت التيارات المدنية بين قوى احتجاجية تطالب باستكمال مبادئ الثورة في استكمال هدم أركان النظام القديم، وأخرى شرعت في تأسيس أحزاب سياسية تشارك ليس فقط في هدم القديم إنما أيضا في بناء الجديد.

وقد لعبت القوى الاحتجاجية دورا مهما في الضغط من أجل تفكيك أركان النظام القديم، سواء عن طريق استمرار الاعتصام بصورة دفعت الحكم الانتقالي إلى محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك وأركان نظامه، أو بالتحريض ضد أي تباطؤ في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وقد غاب عن كثير من هذه التيارات الاحتجاجية أي رؤية لبناء مشاريع سياسية بديلة للنظام القديم، ولم تبد كثير منها أي رغبة (وربما قدرة) في تأسيس أحزاب جديدة تساهم في عملية التحول الديمقراطي، واكتفت بالصوت الاحتجاجي المطلوب في أي نظام ديمقراطي (في بعض الأحيان يصبح أنياب قوى الضمير)، ولكنه لا يبني بمفرده نظاما ديمقراطيا، ولا يستطيع فقط بالاحتجاج أن ينال ثقة الجماهير طول الوقت.

أما القو ى السياسية والحزبية الشرعية فقد توزعت على ثلاثة أحزاب سياسية رئيسة، هي حزب العدل والمصريين الأحرار والاجتماعي الديمقراطي، وهى أحزاب تتفاوت مواقفها من التيار الإسلامي بين اعتباره الخطر الأكبر وربما الأوحد على النظام السياسي المصري، وبين اعتباره جزءً أصيلا من المشهد السياسي المصري،وا إنه يجب التعامل مع القوى الشرعية منه التي تعلن إيمانها بالديمقراطية مثلما يتم التعامل مع القوى السياسية الأخرى، أي على ضوء برنامجها ومقولاتها لا عن طريق التفتيش في النوايا.

والمؤكد أن القوى المدنية القديمة والجديدة وتلك التي في اليمين أو اليسار أو الوسط، وسواء تلك التي تعلن إنها ليبرالية أو محافظة، ويمينية أو يسارية ستشكل مع الأحزاب الإسلامية النظام السياسي المصري في صورته الديمقراطية الجديدة، أي تخرج منها أحزاب ستحكم وأخر ى ستعارض، بما يعني أن هذه الأحزاب حتى لو اختلفت فيما بينها وحتى لو حدث استقطاب بين الأحزاب الإسلامية والمدنية، فإنها ستضطر أن تتعاون من أجل وضع أسس نظام سياسي جديد، وقد تضطر بعضها للتنسيق والتحالف في مواجهه بعض الحركات الاحتجاجية والثورية التي ستتحرك خارج المنظومة السياسية السائدة "establishment"، سواء أخذت شكلا يمينيا سلفيا أو يساريا ثوريا، أي أن وجود طبقة سياسية جديدة تصنع (رغم خلافاتها) النظام الجديد، قد يجعل هناك تحالفات عابرة للاستقطاب الأيديولوجي الضيق (إسلامي مدني) لتصل إلى تحالفات من أجل بناء المنظومة الجديدة.

والمؤكد أن القوى المدنية ستشهد انقساما يتجاوز انقساماتها الحالية (يمين يسار وسط) ، ليصل إلى انقسام آخر بين قوى ستؤسس للمنظومة السياسية الجديدة، وأخرى ستظل محافظة على أدائها الثوري والاحتجاجي، وهو الأمر الذي سيعني إمكانية إدارة علاقاتها مع القوى الإسلامية على أسس جديدة تتجاوز الخلاف الفكري والسياسي لتصل إلى المحافظة على النظام الجديد الذي تؤسسه هذه القوى معا بصرف النظر على أوزانها النسبية، وهو ربما كان أساس التحالف الذي جرى بين الوفد والإخوان، لأنهم جميعا شعروا أنهم سيصبحون في مركب واحد اسمها "الشرعية القانونية" وسيضرون للحافظ عليها حتى لو اختلفوا فيما بينهم.

ثالثا ـ "ما بعد الأيديولوجيا" أو نحو رؤى سياسية جديدة

رغم حالة الاستقطاب الشديدة التي يبدو عليها المجتمع المصري وحروب المرجعيات الدائرة بين التيارات الإسلامية و المدنية، إلا أن هناك مجموعة من القضايا تتجاوز هذه المرجعيات، وفي حال تبنتها أي من هذه القوى، فإنه سيساعدها على القيام بتوافقات أكبر مع التيارات الأخرى.

١ـ ليس بالمرجعيات وحدها تبني الديمقراطية والتقدم

هناك حالة تعبئة أيديولوجية في مصر تستدعى فيها الأطر المرجعية لكل تيار بصورة تبدو معها أن مدنية الدولة والإسلام مهددان، متناسين أن هناك تيار ا واسعا من القوى المدنية مؤمن بدور القيم الدينية وبالإسلام كمصدر رئيسي للتشريع، كما جاء في المادة الثانية من الدستور،وأن هناك تيار ا واسعا أيضا من التيارات الإسلامية يؤمن أيضا بالدولة المدنية والديمقراطية.

وتبدو معضلة التيار الإسلامي باعتباره تيار ا عقائديا (في مقابل قلةمن التيارات المدنية يمكن وصفها بالتيارات العقائدية)، ولازال قطاع واسع منه يستدعي ثوابته المرجعية في أي حديث سياسي حتى لو كان جزئيا أو تفصيليا، ويرفع شعارات دينية عامة غير قادرة على التعامل مع المشكلات السياسية وليس لها مكان في معركة انتخابية تدار على برامج تفصيلية.

والحقيقة أن معضلة التيارات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين أنها تتبني مفهوم العقيدة الإسلامية الشاملة والكلية، في الوقت الذي انتقل العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، من عصر الأيديولوجيات الكبرى والشاملة إلى عصر الأيديولوجيات الجزئية والناعمة.

فالعقائد السياسية الكبرى استندت على أفكار سعت إلى بناء الإنسان وتكوين الفرد الثوري أو الاشتراكي أو الإسلامي وهندسة المجتمع والأفراد داخل قوالب جامدة سابقة الصنع، انهارت جميعها وانهار معها هذا النمط من التفكير قبل أن تنهار خيارات هذه الأيديولوجيات نفسها.

ومن المؤكد أن جانب مهم من أدبيات التيار الإسلامي والإخوان المسلمين الفكرية ينتمي إلى هذا النوع من الأيديولوجية الشاملة والكلية واعتبروا أنهم يختلفون عن الأيديولوجيات الأخرى، لأنهم يستندون إلى الدين والعقيدة الإسلامية المقدسة، ولكن في الواقع السياسي يتحول هذا الاستناد الفكري إلى ممارسة سياسية، وليس إلى نصوص مقدسة، وهو الأمر الذي يستلزم تأسيسا ثانيا للجماعة يؤدي إلى التمييز بين الجماعة الدعوية (تخاطب المجتمع ككل وليس فقط أعضاء الجماعة) ، والحزب السياسي وهو ما بات متاحا عقب ثورة ٢٥ يناير، حين أقدم الإخوان على تأسيس حزب الحرية والعدالة الذي لازال حتى الآن جزء من الجماعة الدعوية.

ومن المؤكد أن نجاح مصر في بناء نموذج سياسي به مؤسسات دولة قوية من قضاء وجهاز أمن مهني ومستقل سيلعب دور ا رئيسا في إعادة تأسيس خطاب الإخوان المسلمين على أسس أكثر مدنية وديمقراطية.

وهنا تأتي أهمية وعي حزب الإخوان بالعصر الجديد وأنهم يتحركون في عصر رسخ من قيم الديمقراطية ومبادئها، وهو الأمر الذي لم يكن مطروحا بنفس الدرجة في عصر التحرر الوطني والقومي في الستينيات، وصار أمامهم فرصة تاريخية أن ينفتحوا على ما يعرف "بالأيديولوجيات الناعمة" التي تعنى بمرونة بتفاصيل الواقع المعيش وفق رؤية نسبية، وتفرض فهما واقعيا للبيئة الدولية ولتوازنات القو ى العالمية.

وتبدو مسألة ذات دلالة حين يعلن حزب التيار المصري المعبر عن شباب الإخوان أنه حزب ما "بعد أيديولوجي"، بمعني أن العقيدة السياسية رغم وجودها ولكنها لا تلعب نفس الدور الذي لعبته في العقود السابقة، أي أنها تصبح مجرد إطار عام وأساس عريض ورحب يستلهم منه الناشط رؤيته السياسية والاقتصادية ولا يرددها كأنها مقدسات أو شعارات تحفظ وتردد كما كانت تفعل التنظيمات العقائدية في عالم الحرب الباردة.

٢ ـ نحو شراكة جيلية جديدة

عرفت مصر استبعادا جيليا طوال العهد السابق، وهمشت الأجيال الشابة من الحياة العامة إلا القلة التي اختارت أن تسير في فلك التوريث، وبقيت العلاقة بين الأجيال علاقة غير صحية قائمة أساسا على استبعاد الأجيال الشابة.

صحيح أن هذا الاستعلاء الجيلي عرفته مصر لأسباب بعضها ثقافي، ولكنه تعمق في عهد مبارك لأسباب سياسية، وقهرت الأجيال الشابة قهرا سياسيا وجيليا إلى أن قادت شرارة ثورة ٢٥ يناير ونجحت في إسقاط رموز النظام السابق.

وقد دفع الاستعلاء الجيلي الذي مورس على كثير من الشباب قبل الثورة إلى قيام بعضهم بممارسة الإقصاء الجيلي بعد الثورة، والبحث عن بناء تنظيمات سياسية أو جماعات احتجاجية "تقية" وغير "ملوثة"بأجيال أخر ى غير جيل الشباب، فنظروا إلى جيل الوسط بعين الريبة والتوجس، و إلى الجيل الكبير وكأنه امتداد لمبارك.

وقد ظهرت أحزاب جديدة مغلقة جيلا، فظهر قادة حزب الحرية والعدالة كامتداد لمكتب الإرشاد وتجاوزت أعمارهم جميعا الـ ٥٥ عاما، في حين أسس شباب الإخوان حزبا لم يضموا فيه شخصا واحدا من خارج جيلهم، ونجحت أحزاب مثل الوسط والعدل والاجتماعي الديمقراطي والمصريين الأحرار من إحداث شراكة بين الأجيال المختلفة داخل المستويات القيادية لهذه الأحزاب، ضمت قيادات من مختلف الأجيال، في حين حافظ حزبا الوفد والتجمع على تركيبه قيادية تنتمي بصورة شبه كاملة للجيل الكبير (فوق الـ ٦٠ عاما).

والحقيقة أن الحزب أو التيار الذي سيؤسس فعلا لشراكة جيلية، سواء انتمي للتيار الإسلامي أو المدني، هو الحزب الذي سيتمكن من لعب دور كبير في التقليل من حدة الاستقطاب بين التيار الإسلامي والمدني، لأنه سيتمتع برحابة وديمقراطية داخلية أكبر من غيره تعطيه فرصة أكبر من غيره للعمل على مشروع التوافق.

٣ ـ كسر الخريطة التقليدية

تزايدت حدة الاستقطاب بين التيارات الإسلامية والتيارات المدنية، وتعامل البعض على أن هذا النوع من الاستقطاب هو المحدد الوحيد و"الخالد" لشكل الخريطة السياسية طوال الفترة القادمة.

والمؤكد أن مصر ستعرف صور أخر ى للصراع تتجاوز الاستقطاب الديني المدني (الذي سيبقى)إلى خلافات أخر ى حول البرامج الاجتماعية والسياسة الخارجية والعلاقات بين الأجيال التي تعاني من تطرف مؤكد بين أصحاب نظرية "الجيتو الجيلي" ، التي تضم "الأنقياء"من الشباب بعيدا عن الشوائب من أبناء الأجيال الكبر ى، وبين أصحاب نظرية دول "شوية عيال" ويجب التعامل معهم بحسم.

إن عالم ما بعد الأيديولوجيات المغلقة، هو عالم مهتم بإدارة التفاصيل السياسية التي تحاسب القوى والأحزاب على برامجها وا ٍنجازاتها في الواقع العملي، وليس شعاراتها الأيديولوجية مهما كان بريقها السياسي والديني.

إن العقائد السياسية الكبرى استندت على أفكار سعت إلى بناء الإنسان وتكوين الفرد الثوري أو الاشتراكي، وهندسة المجتمع والأفراد داخل قوالب جامدة سابقة الصنع، انهارت جميعها وانهار معها هذا النمط من التفكير قبل أن تنهار خيارات هذه الأيديولوجيات نفسها.ومن المؤكد أن جانبا مهما من أدبيات بعض التيارات المدنية وكثير ا من التيارات الإسلامية ينتمي إلى هذا النوع من الأيديولوجيات الشاملة والكلية، و التي من الصعب في ظل الاستحقاقات الجديدة والمشكلات التي يعاني منها الواقع المصري أن يجيب عليها هذا النوع من نمط التفكير الأيديولوجي الذي يتطلب برامج ورؤى سياسية جديدة ستؤدي إلى إعادة تقسيم المشهد السياسي المصري على أسس جديدة قد تتجاوز نمط الاستقطاب الحالي.

ملاحظات ختامية

أولا: من الصعب اعتبار الاستقطاب بين التيارات المدنية والإسلامية مشكلة تخص الواقع المصري فقط، إنما هي حالة متكررة في كثير من البلاد العربية والإسلامية، وأن الفارق بينها هو في طريقة إدارة هذا الاستقطاب، فما بين نماذج نجاح مثل تركيا وأخر ى للفشل مثل باكستان، تقف مصر في مفترق طريق، وأصبح أمامها فرصة تاريخية لتقديم نموذج آخر للنجاح إذا عبرت من معركة كتابة الدستور بالتوافق بين التيارات الإسلامية والمدنية، فذلك سيفتح الطريق أمام ظهور أشكال أخرى من التنافس السياسي غير مرتبطة "بحروب المرجعيات"، وستخفف من حده الاستقطاب بين التيارات المدنية والإسلامية.

ثانيا: من المهم فتح طريق أمام القوى السياسية الإسلامية والمدنية لتقديم برامجها ورؤاها السياسية بعيدا عن "حروب المرجعيات"، ولن يتم هذا إلا إذا تم التوافق على الدستور الجديد وشكلت حكومة منتخبة تبدأ في تنفيذ سياسات عامة قابلو للنقد دون الإحالة للمرجعيات الكلية على طريقة "الإسلام هو الحل" الاشتراكية هي الحل، و" الليبرالية هي الحل" و نقل التنافس إلى مستوى البرامج، لأن قضايا الهوية والمرجعيات الكبرى لم تعد هي المحددة لمسار النقاش العام في تجارب الدول الناجحة، إنما تنافس البرامج والرؤى السياسية.

ثالثا: يتحمل كل من التيار الإسلامي والمدني مسئولية مشتركة في تعميق حالة الاستقطاب الحالية، وخاصة ما يتعلق بالجدل حول قضية الدستور. فالتيارات المدنية التي تعتبر جزء من تراث الدولة المدنية المصرية، كان صوتها الأعلى في رفض التعديلات التي اقترحت على دستور ١٩٧١، على أساس أنها جز ء من النظام القديم ويجب إسقاطها، في حين أبدت التيارات الإسلامية حرصا أكبر على الاحتفاظ بالدستور معدلا وأبدت خوفا أكبر على مؤسسات الدولة المصرية رغم أنها لم تشارك في صنعها ولم تكن في أي مرحلة جزء منها في مفارقة تبدو صارخة.

والحقيقة أن ثورية الجماعات الشبابية المختلفة وراديكاليتها لعبت دورا رئيسيا في إشعال الثورة، على عكس محافظة وا إصلاحية الإخوان المسلمين التي لم تلعب نفس هذا الدور قبل الثورة، ولكن نتيجة بنيتها المحافظة هذه أثارت تعاطف قطاع واسع من المصريين خاصة مع تزايد الفوضى وغياب الأمن وانفلات خطاب بعض الثوار كل ذلك جعل قطاع واسع من مصر المحافظة والعميقة يتعاطف مع الإخوان والتيار الإسلامي باعتبارهم عنصر استقرار يحافظ على المؤسسات المهددة وما تبقي من الدولة المصرية.

والحقيقة أن المصري المحافظ لم يجد في معظم القوى المدنية خطابا قريبا من واقعه الثقافي والاجتماعي، فلم ير في العصر الحالي وفد الحركة الوطنية أو حزب "الجلاليب الزرقاء" كما وصفه البعض قبل ثورة يوليو، لأنه ضم في داخله بسطاء المصريين (رغم ليبرالية شعاراته السياسية)، ولا ناصرية في صورة ديمقراطية حديثة قريبة من الناس مستلهمه شعبية عبد الناصر وقيمته، في حين حافظت التيارات الإسلامية على تفاعلها مع الجماهير وبدت لغتها البسيطة والمحافظة قريبة من الجماهير وعنصر جذب للكثيرين.

رابعا. هناك شرطان لتحويل حالة الاستقطاب غير الصحي بين التيارات الإسلامية والتيارات المدنية إلى تنافس صحي يساهم في تقدم وديمقراطية مصر:

الأول: يتمثل في "العبور التوافقي" من معركة كتابة الدستور الذي سيضع القواعد التي ستحكم إدارة التنافس السياسي.

الثاني: يتمثل في الانتقال من مرحلة معارك الهويات والمرجعيات الكبرى إلى تنافس البرامج والرؤى السياسية التي سيستفيد منها المواطن العادي، وستحول الاستقطاب السياسي غير الصحي إلى تنافس حقيقي على الرؤى والبرامج التي يخدم التنافس بينها تقدم هذا البلد.